الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاثنين

10 **محرم** 1441 –9 **سبتمبر** 2019

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

المملكة تخطو نحو القضاء على "الأمية" وتخفض نسبتها إلى 5.6٪

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 10 محرم 1441هـ - 09 سبتمبر 2019م
http://www.alriyadh.com/1775572

شاركت وزارة التعليم دول العالم الاحتفاء باليوم العالمي لمحو الأمية الذي يصادف اليوم الأحد 9/1/1441هـ وتحتفل به سنويا المؤسسات التعليمية في الثامن من سبتمبر.
ورسمت وزارة التعليم في وقت مبكر خارطة طريق واضحة لمكافحة الأمية الهجائية في مختلف مناطق ومحافظات المملكة، ساهمت في الحد منها وخفض نسبتها إلى 5.6٪.
وانتقل الاهتمام إلى مفهوم أوسع تمثل في التعليم المستمر والتعلم مدى الحياة لمساعدة جميع الفئات المستهدفة لمحو أمية القرن الحادي والعشرين والثورة الصناعية الرابعة تماشياً مع رؤية السعودية 2030.
وقالت المشرف على وكالة وزارة التعليم للبرامج التعليمية الدكتورة تهاني البيز: "الاحتفاء باليوم العالمي لمحو الأمية يُعد فرصة لتثقيف الشعوب بقضية الأمية وسبل القضاء عليها، وتعليم الكبار أحد الجوانب الرئيسة التي توليها الدولة جل اهتمامها وتعد له الخطط والتدابير من خلال التوسع في افتتاح مدارس تعليم الكبار الإبتدائية في المدن والقرى والهجر في مملكتنا الحبيبة ومن خلال برامج متنوعة تم تطويرها كي تواكب متطلبات التنمية، وبرامج تعزز مفهوم التعلم المستمر والتعلم مدى الحياة والذي تشدد عليه خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، لافتةً إلى أن نسبة الأمية انخفضت من 60 ٪ عما كانت عليه في السبعينات الميلادية إلى 5.6 في المئة في الوقت الحالي.
وأضافت أن خطط وزارة التعليم في القضاء على الأمية بين المواطنين وخاصة في القرى والهجر النائية تتضمن برنامج الحملات الصيفية للتوعية ومحو الأمية، الذي ينفذ كل عام فترة الصيف ولمدة شهرين.
من جانبه أكد مدير عام الإدارة العامة للتعليم المستمر في وزارة التعليم الدكتور يحيى آل مفرح أن المملكة حققت نتائج إيجابية في محو الأمية والقضاء عليها وحظيت بإشادة المنظمات الدولية والإقليمية في تجربتها الرائدة للتصدي للأمية وإعداد البرامج النوعية لمكافحتها والتغلب عليها من أجل الوصول إلى مجتمع حيوي وحضاري، كما قدمت جهوداً كبيرة لجعل التعليم ميسراً ومتاحاً لجميع فئات المجتمع في كل أنحاء المملكة.

.

"العدل": ارتفاع الأحكام التجارية 48٪.. وإصدار 36 ألف حكم في عام

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 10 محرم 1441هـ - 09 سبتمبر 2019م
http://www.alriyadh.com/1775537

كشفت وزارة العدل، عن ارتفاع الأحكام التجارية خلال العام المنصرم 1440هـ ، مقارنة بالعام الذي يسبقه وذلك بنسبة 48%، إذ بلغ إجمالي الأحكام الصادرة عن المحاكم والدوائر التجارية في المملكة 36652 حكماً، مقابل 24721 حكماً صدرت خلال عام 1439هـ.

وأرجعت الوزارة ذلك الارتفاع في الأحكام إلى مجموعة من الخدمات الرقمية في القضاء التجاري، والتي عززت بيئة قطاع الأعمال، ورفعت سقف الإنجاز والأداء؛ ما انعكس بشكل إيجابي على المستفيدين، ووفر عليهم الوقت والجهد.

ومن بين الخدمات التي أطلقتها منصة القضاء التجاري في وزارة العدل: "الاستعلام التفصيلي عن قضية، الاطلاع على الأحكام، خدمة التذكير والإشعارات، تقديم دعوى إلكترونية، طلب استئناف، إيداع مذكرة الدفاع الأولى، إبلاغ المدعى عليه، خدمة قضاياي، مواعيدي، الاستعلام عن مواعيد الجلسات، الاستعلام عن حالة قضية، وطلبات الإفلاس."

وتسهم المحاكم التجارية المتخصّصة في تعزيز بيئة قطاع الأعمال وتوفير مناخ اقتصادي تسوده الثقة والاستقرار وحفظ الحقوق، والتشجيع والتحفيز على الاستثمار في المملكة، بما ينسجم مع أهداف رؤية المملكة 2030، وتحقق تحولاً نوعياً يتمثل في سرعة الفصل في المنازعات التجارية، وجودة المخرج القضائي.

وأصدر معالي وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني حزمة من القرارات التي أسهمت في سرعة البت في الأحكام التجارية والحفاظ على جودتها، ومن تلك القرارات إضافة مادة إلى اللائحة التنفيذية لنظام المرافعات الشرعية تحدد موعداً لنظر القضايا التجارية بما لا يتجاوز 20 يوماً من تاريخ قيد الدعوى، إضافة إلى تحديد عدد الجلسات الإجمالية للنظر في القضايا التجارية، بما لا يتجاوز 3 جلسات.

وبينت الوزارة، أن من القرارات أيضًا، تقديم صحيفة الدعوى إلكترونيًا دون الحاجة للحضور، والتحقق من صحة البيانات من قبل موظفي المحكمة وتسجيلها خلال يوم، وتبليغ المدعى عليه من خلال جواله بالرقم المسجل في "أبشر"، تفعيلاً للتبليغ بالوسائل الإلكترونية.

ومكنت الوزارة المستفيدين من تقديم مذكرة الدفاع الأولى إلكترونياً دون الحاجة إلى الحضور، بالإضافة إلى زيادة عدد القضاة والدوائر، كما أن القضايا التي تقل قيمة المطالبات فيها عن 300 ألف ريال ينظرها قاضٍ واحد، بالإضافة إلى إمكانية تقديم طلب الاستئناف إلكترونياً من نفس الموقع دون الحاجة إلى مراجعة المحكمة.

.

«المظالم» يتيح لقضاته الاطلاع على الأحكام الإدارية

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 10 محرم 1441هـ - 09 سبتمبر 2019م
https://www.al-madina.com/article/648983

واس - الرياض

A A

أتاح ديوان المظالم لقضاته صلاحية الاطلاع إلكترونيًا على الأحكام والقرارات الصادرة من محاكم الاستئناف من خلال نظام معين الإلكتروني.

ويمكن للقاضي من خلال هذه الخدمة الاطلاع على بيانات الحكم الصادر من محاكم الاستئناف مباشرة، مع إمكانية البحث في عناصر بحث متعددة، كالبحث بتصنيف الحكم أو أطراف الدعوى، أو المحكمة مُصدّرة الحكم وغيرها من المحددات البحثية.

ومن مميزات الخدمة أيضًا إظهار الأحكام أو القرارات الصادرة من محاكم الاستئناف بشكل تلقائي مباشر، إضافة إلى إمكانية تصدير البيانات المستخرجة.

يذكر أن هذه الإضافة في نظام معين الإلكتروني، تُشكل حلقة متواصلة من الجهود التقنية التي يبذلها ديوان المظالم، استكمالاً لما رسمته خطته الاستراتيجية 2020، بإشراف ومتابعة من قبل رئيس ديوان المظالم رئيس مجلس القضاء الإداري الشيخ الدكتور خالد بن محمد اليوسف، في ظل الاهتمام والدعم الذي يتلقاه مرفق القضاء الإداري من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي عهده الأمين - حفظهما الله -، لتعزيز جودة أداءه بما يُسهم في الوصول إلى قضاء عادل ومنجز وفق عملٍ منظم بأحدث وسائل التقنية.

«المخالفات" تغلق 370 مستشفى ومؤسسة صحية وصيدلية

608قرارات عقابية بحق ممارسين صحيين

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 10 محرم 1441هـ - 09 سبتمبر 2019م
https://www.al-madina.com/article/648982

واس - الرياض
أغلقت وزارة الصحة 370 مستشفى ومجمعا طبيا ومؤسسة صحية صيدلية بسبب المخالفات لحين تصحيح الأوضاع، فيما أصدرت عقوبات بحق 608 ممارسين صحيين.
ونفذت وزارة الصحة أكثر من 34 ألف جولة رقابية في جميع مناطق المملكة خلال العام الماضي 1440هـ، بهدف الحفاظِ على سلامة المرضى.
وأوضحت «الوزارة» أن عدد الجولات الميدانية بلغت 34430 جولة، كما أصدرت عددًا من قرارات العقوبات بحق المؤسسات الصحية الخاصة بلغت 2088 قرارًا، فيما بلغت قرارات العقوبات الصادرة بحق الممارسين الصحيين 608 قرارات.
وأبانت «الصحة» أن قرارات لجان المخالفات بالإغلاق حتى تصحيح المخالفات شملت 15 مستشفى، و 234 مجمعًا طبيًّاً، و 65 صيدلية، فيما بلغ عدد المؤسسات الصحية الأخرى التي شملتها قرارات الإغلاق 56 مؤسسة صحية، مشيرة إلى أن المخالفات الأكثر شيوعًا تمثلت في عدم وجود ترخيص نظامي للمنشأة الصحية، وعدم وجود ترخيص نظامي للممارس الصحي، إضافة إلى عدم توفر الأدوية الأساسية، وعدم توفر الأجهزة الطبية الأساسية، وقصور في تطبيق نظام مكافحة العدوى، وكذلك عدم توفر الحد الأدنى من الكوادر الصحية.

.

«الشورى» يبحث السماح لأساتذة الجامعات ممارسة المهن الحرة

5مبررات للتوصية.. واستثمار الخبرات أبرزها

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 10 محرم 1441هـ - 09 سبتمبر 2019م
https://www.al-madina.com/article/648979

جابر المالكي - الرياض

يناقش مجلس الشورى في جلسته المقبلة تقرير لجنة التعليم والبحث العلمي حيث قدمت اللجنة عددًا من التوصيات على تقرير وزارة التعليم والتي طالب بالسماح لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات بممارسة المهن الحرة في مجال اختصاصهم بما يعمق خبراتهم، ويرفع من جودة أدائهم التعليمي وفق ضوابط تضمن فاعلية وانضباطية التنفيذ.

وأكدت مصادر في الشورى لـ«المدينة» أن اللجنة بررت هذه التوصية في تقريرها أن الدولة استثمرت في بناء خبرات مهنية عالية في تأهيل أعضاء هيئة التدريس في الجامعات استثمارًا استنزف الكثير من الأموال والجهود حتى أصبح هناك ما يقارب 30 ألف عضو هيئة تدريس مؤهلين تأهيلًا عاليًا.

وقالت اللجنة من الظلم للمجتمع والدولة حصر نفع هذه الخبرات الكبيرة في مجالات مختلفة على التدريس وشيء من الأبحاث لأغراض الترقيات» وترى أهمية العمل على استثمار هذه الخبرات على نطاق واسع بما يخدم التنمية الشاملة في المملكة.

وأوضح تقرير اللجنة أن هذا الإجراء سيساعد الجامعات في التغلب على معضلة تسرب الكفاءات المتميزة منها، إضافة إلى أن العمل في المهن الحرة بمجال التخصص ينعكس إيجابًا على أداء أعضاء هيئة التدريس وخبراتهم المهنية من خلال ربط دراساتهم النظرية بالواقع العملي المجتمعي، وهو ما ينعكس إيجابًا على أدائهم النوعي وليس الكمي في جامعاتهم تدريسًا وبحثيًا، كما أن هذا الإجراء سيحد من ممارسة هذه المهن من قبل المختصين، وأصحاب الشهادات الوهمية والوافدين من غير ذوي الكفاءة اللازمة.

كما طالبت اللجنة وزارة التعليم بتقييم النتائج المتحققة للشراكات والاتفاقيات التي أبرمتها الجامعات مع جهات وجامعات محلية وأجنبية في ضوء التكاليف من جهة محايدة وتقديم تقرير مفصل للمجلس حول ذلك، وأشارت اللجنة إلى أن الجامعات اتجهت خلال السنوات العشر الأخيرة إلى التوسع الكبير في عقد الشراكات والاتفاقات الكثيرة مع جهات محلية ودولية، وخصصت لها مبالغ مالية كبيرة وأخذت أبعادًا إعلامية واسعة إلا أنه لم يتم تقييمها وتقويمها مع الأسف الشديد ولا يعلم ماذا قدمت كقيمة مضافة للتعليم الجامعي والبحث العلمي في المملكة.

مبررات التوصيّة

- **استثمار الخبرات بما يخدم التنمية الشاملة في المملكة.**
- **سيساعد الجامعات في التغلب على معضلة تسرب الكفاءات المتميزة.**
- **العمل في المهن الحرة ينعكس إيجابًا على أداء أعضاء هيئة التدريس.**
- **ربط دراساتهم النظرية بالواقع العملي المجتمعي.**
- **يحد من ممارسة هذه المهن من قبل أصحاب الشهادات الوهمية.**

529ألف سعودية تحت مظلة التأمينات الاجتماعية

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 10 محرم 1441هـ - 09 سبتمبر 2019م
https://www.al-madina.com/article/648978

محمد البيضاني - الباحة

كشف صندوق التنمية البشرية عن ارتفاع عدد المشتركين على رأس العمل في التأمينات الاجتماعية في القطاع الخاص إلى 8.249.101 مشترك، بينما بلغ عدد السعوديات المشتركات 529.667 امراة، وعدد المنشآت الخاضعة لبرنامج نطاقات في القطاع الخاص 153.286 منشأة، ومن تم توظيفهم بعد التخرج سنة 2017م نحو 41890 خريجًا.

80.40%نسبة المنشآت الملتزمة بالتوطين

57.80%نسبة توظيف الخريجين

153.286منشأة خاضعة لـ»نطاقات«

% 73من حالات الطلاق بين أزواج لا تربطهم قرابة

ضغوط الزوجة وأهلها من أهم الأسباب

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 10 محرم 1441هـ - 09 سبتمبر 2019م
https://www.al-madina.com/article/648967

داود الكثيري - جدة

كشفت دراسة أجرتها «جمعية المودة لتنمية الأسرة»، أن 73% من حالات الطلاق بين أزواج لا تربطهم قرابة، مشيرة إلى ارتفاع نسبة الطلاق قبل الدخلة، في جدة، إلى 45% ، لا سيما في أوساط من تتراوح أعمارهم بين 26 إلى 30 عامًا، تزداد إلى 60% بسبب ضغوط الزوجة وأسرتها.

وأظهرت الدراسة، التي أجريت عن أسباب الطلاق بين العقد والدخلة، أن 24 % منهم تتراوح أعمارهم بين 21 إلى 25 عامًا، بنسبة 24%، فيما انخفضت النسبة للفئة العمرية التي تقل عن 20 عامًا إلى 3% فقط.وبلغت نسبة الطلاق لضغوط من قبل الزوجة وأسرتها 60%، وضغوط من قبل الزوج 17% وأخيرًا ضغوط أهل الزوج 5.5. %

وأشارت إلى أن الذين تتراوح أعمارهم بين 26 إلى 30 عامًا بلغت نسبتهم 43%، فيما كانت أقل فئة عمرية في الاستطلاع ، الذين كانت أعمارهم 20 سنة عند الزواج بنسبة 2. %

وأوضحت الدراسة، التي أجريت على نحو 164 مطلقا ومطلقة ، أن من لا تربطهم قرابة زوجية بلغت نسبتهم 73%، تليهم من لهم قرابة من جهة الأب بنسبة 10%، ومن جهة الأم بنسبة 9% والمتبقية لمن لديهم قرابة من جهات أخرى بنسبة بلغت نحو 7. %

وبينت أن المطلقين والمطلقات ممن كان مؤهلهم الدراسي (ثانوي)، بلغت نسبتهم من عينة الدراسة 41.5% ، يليهم المؤهل الجامعي بنسبة تقترب من الـ 40% ، وكانت أقلهم الدراسات العليا بنسبة 4.3. %

وأوضحت أن المطلقين الذكور بلغت نسبتهم 92%، مقابل 8% للإناث، بينما كانت نسبة السعوديين منهم 83% والنسبة المتبقية للوافدين.
ولفتت إلى أن نسب الموظفين الحكوميين بلغت 40% ، فيما بلغت نسبة من هم بدون عمل 13%، بينما بلغ من لم يسبق لهم الزواج والانفصال بالطلاق 87%، أما من سبق لهم الزواج وانفصلوا بالطلاق، بلغت نسبتهم 13%، فيما بلغت نسبة ن لم يكن لهم أولاد من زواج سابق 87% ، و13%
لمن لهم أولاد.
وأوضحت الدراسة أن أهم أسباب الطلاق مستوى الثقافة الشرعية للزوجين، وعدم تمكينهما من الرؤية قبل العقد، إضافة إلى تباين مستوى التكافؤ الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي، فضلا عن إثارة أعصاب الشريك، وزيادة التزام الطرف الآخر بالأخلاق والدين، بجانب الحالة المزاجية لأحد الزوجين.
واستبعدت الدراسة من أسباب الانفصال، وجود أسباب صحية للطرفين، وظروف عمل المرأة، وإكمال تعليمها، إضافة لاختيار الشريك عن طريق الإنترنت.
وأوصت الدراسة بتطوير وإنشاء مركز متخصص في بحوث دراسات الأسرة لرفع مستوى الثقافة في المجتمع.

«أبشر» يفتح أبوابه للمواطنات.. استخراج الجواز إلكترونيا

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 10 محرم 1441هـ - 09 سبتمبر 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1745649

حسين هزازي (جدة)
رصدت «عكاظ» بدء وزارة الداخلية في إصدار وتجديد جوازات السفر للمواطنات اللاتي يبلغن 21 عاماً فأكثر، عبر منصة «أبشر»، تنفيذا للتعديلات التي أقرها مجلس الوزراء أخيراً.
وكشف مصدر مطلع لـ«عكاظ» أن بإمكان المواطنات الاستفادة من خدمات «أبشر» من الآن، لا فتا إلى أن الإعلان عن إطلاق الخدمة سيتم بعد تدشينها رسميا.
وكانت المديرية العامة للجوازات أكدت أخيرا أنه يمكن للمواطنات استخراج جواز السفر عن طريق خدمة المواعيد في إدارات الجوازات بمختلف المناطق.
وكان مجلس الوزراء وافق أخيرا على تعديلات في نظام وثائق السفر ونظام الأحوال المدنية، يمكن للمواطنات بموجبها استخراج وتجديد جوازات السفر، في إطار حزمة الإصلاحات الخاصة بتحسين جودة الحياة وتعزيز دور المرأة.

الجلسة الرابعة في قضية معاق ضد أمانة الطائف.. اليوم

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 10 محرم 1441هـ - 09 سبتمبر 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1745607

عبدالعزيز الربيعي (مكة المكرمة@florist600)
تنظر المحكمة الإدارية في منطقة مكة المكرمة الدائرة الثانية اليوم (الإثنين) في دعوى المواطن ثامر اليامي من ذوي الإعاقة ضد وزارة الشؤون البلدية والقروية ممثلة في أمانة الطائف، اعتراضا على تقييد مخالفات مرورية على سيارته

لوقوفه في «المواقف المدفوعة» في المنطقة المركزية في محافظة الطائف.
وذلك بعد تحديد جلسة للنظر في القضية للمرة الرابعة.
وتعد جلسة اليوم، الرابعة في القضية، في وقت شدد اليامي على أن قضيته تمثل فئة ذوي الإعاقة، الذين يعانون من غياب الخدمات الضرورية والأساسية في وجهاتهم.
واكتفت أمانة الطائف في جلستها السابقة بالرد بقولها، «نحتاج مزيدا من الوقت لتقديم مستندات وأوراق تهم القضية.»
وأكد اليامي في دعواه على توجيه بإلزام جميع الجهات الحكومية بمراعاة تيسير الخدمات لذوي الإعاقة، وفرض اشتراطات فنية لمرافق الجهات الحكومية والخاصة ومنها تخصيص منحدرات للعربات وتهيئة المواقف الخاصة وخطوط المشاة وكافة الخدمات التي تمكن ذوي الاحتياجات الخاصة من تنفيذ إجراءاتهم.
وأوضح اليامي فوجئت بإصدار شركة المواقف الوطنية غرامات واجبة السداد ضدي بسبب الوقوف في مكان مخصص لذوي الإعاقة بموجب أنظمة ولوائح الأمانة، دون وجه حق أو مبرر نظامي، لأن المخالفات تعد مخالفة للتعليمات وطالما أن لوائح البلديات تنص على توفير الخدمات لذوي الإعاقة، لماذا تقوم الشركة بفرض رسوم على المواقف والتي اعترفت بتوفير 20 موقفا لذوي الإعاقة.
من جهة أخرى خاطب رئيس مجلس إدارة جمعية الطائف الخيرية لذوي الإعاقة الدكتور سعيد الزهراني أمانة الطائف مطالبا بتعميد الشركة المشغلة لمواقف السيارات بتخصيص مواقف مجانية لذوي الإعاقة.

الطائف.. التحفّظ على ملف مريض لاتهام ذويه مستشفى خاصًّا بالإهمال في علاجه

"الصحة": صُرفت مضادات حيوية زائدة له بشكل خاطئ دون مراعاة وضعه الحرج

المصدر: جريدة سبق الاثنين 10 محرم 1441هـ - 09 سبتمبر 2019م
https://sabq.org/dcxPZK

سعود الدعجاني - الطائف
اتهم مواطن أحد المستشفيات الخاصة بمحافظة الطائف بعدم التشخيص الدقيق لحالة والده المصاب بداء السكري، وعدم إعطائه العلاج المناسب، والإهمال في الرعاية بوضع المريض، وصرف كمية زائدة من المضادات الحيوية غير المسجلة له بالوصفة الطبية، والتأخُّر في علاجه بحجة عدم وجود موظف في مكتب شركات التأمين، إضافة لزيادة معاناة والده؛ ما اضطرهم لإخراجه من المستشفى.
وقال المواطن رايد جميل الحارثي إن والده دخل المستشفى بعد تعرُّضه لسخونة "وفوجئنا بإجراء رنين مغناطيسي للمخ والأعصاب، وتحاليل، وفي الأخير خرجنا بدون أن يُكتب لنا أي علاج عن السخونة". مبينًا أنه "في اليوم الثاني ذهبنا لقسم الباطنية بعد تحويله، وتم الكشف عليه، وصُرف له بنادول للسخونة دون أن يعرفوا سبب ذلك أو يتم تشخيصه بشكل صحيح."

وأضاف الحارثي "في اليوم الثالث ذهبنا لقسم العظام، وكان بوالدي جرح، وكُتب له أشعة ورنين مغناطيسي، وصُرفت له مضادات حيوية وعلاجات، كلها إبر، لمدة ثلاثة أيام، وأحد المضادات الحيوية كل 24 ساعة. وفي الطوارئ وأعطي له ذلك كل 12 ساعة، واكتشفوا بعدها أنهم وقعوا في خطأ، وأن العلاج كل 24 ساعة."
وأضاف "المستشفى تأخر في إعطاء والدي المضاد المصروف له الـ8 صباحًا بسبب عدم وجود موظفي التأمين؛ إذ تم التأخير أكثر من ثماني ساعات دون مراعاة وضعه الصحي وطول فترة الانتظار."
مبينًا أن معاناة والده تفاقمت؛ ما اضطرهم لإخراجه من المستشفى، والذهاب به لأحد المستشفيات الخاصة بالرياض الذي بيّن أنه لا بد الآن من بتر أحد الأصابع.
من جهته، ذكر المتحدث الرسمي لصحة الطائف عبدالهادي الربيعي أنه تم استقبال الشكوى في حينه، وقام فريق من صحة الطائف ممثلاً بالجهة المعنية (إدارة الالتزام) بالوقوف على الوضع، وإغلاق الملف الطبي، وسحبه، ويجري استكمال التحقيق اللازم.

العنف ضد النساء

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 10 محرم 1441هـ - 09 سبتمبر 2019م
https://www.al-madina.com/article/648948

أيمن بدر كريّم

أظهر استطلاعٌ للرأي أجراه المركز الوطني لاستطلاعاتِ الرأي العام في السعودية (يناير 2018)، أن (46%) من المشاركين يرون أن العنف ضد المرأة السعودية مُنتشر بدرجة متوسطة ومُتزايدة، وجاء العنف النفسي أكثر أنواع العنف انتشاراً بنسبة (46.5%)، ثم الإهمال (27%)، والعُنف الجسدي (12%)، والاستغلال (10%)، وكان «الزوج» هو المسؤول الأول عن هذه الحالات بنسبة (73%) في بيئة المنزل (83%)، مع مُلاحظة أن أكثر سببٍ للعنف ضد المرأة كان «بعض العادات والتقاليد.«
وقد أكّدت (66%) من نساء العينة أنّهنّ لا يُبلّغن عن حالات العنف التي يتعرّضن لها، في حين رأتْ نسبة (83%) عدم وجود برامج كافيةٍ لتمكينِ المرأة، وتبيّن أن (61%) من أفرادِ المجتمع لا يعرفون الجهاتَ المُختصة بتلقّي بلاغات التعنيف ضدّ المرأة.
أرى ضرورة ضبط معاني «العُنف» ضد المرأة، إذ ما تزال كثيرٌ من مُمارسات الإساءة لها تدخلُ في نطاق العُرف والتقاليد، بل بعضها يدخل ضمن منظومة «حقوق» الرّجل، ومنها مُجامعةُ الرجل لزوجته بغير رضاها، والإساءةُ لفظياً ومعنوياً لها بُغية تأديبها، وحرمانُ وليّ أمرها لها من العملِ والابتعاث والزواج والسّفر والميراث تحت أعذار الحفاظ على الشّرف، مما يفتح المجالَ واسعاً لابتزازها مادياً ومعنوياً، ويرفعُ خطر مُعاناتها من إصاباتٍ جسديةٍ ونفسيةٍ خطيرة، فضلاً عن التسبّب في خسائر اقتصاديةٍ واجتماعيةٍ كبيرة.
من الرائع أن الدولةَ رعاها الله، خطَتْ خطواتٍ حديثةٍ كبيرة في طريق إحقاق الحُقوق وتسليمها لأصحابها، ونشر ثقافةِ الوعي بالتعنيف الأُسَري وتجريم مُرتكبيها، وتطبيق أنظمةٍ ترعى مصالحَ المرأة، وتعمل على تمكينِها اجتماعياً وقانونياً وحمايتِها من جرائم التحرّش والابتزاز، إلا أن الطريق تبدو طويلةٌ ووعرة نتيجة تغلغل ثقافاتٍ غير سويّة في العقل الجمْعي السُّعودي، ومن الجميل قيامُ المؤسسات التعليمية والتربوية، بتكريسِ الصورة الفاضلة عن المرأة بوصفِها الشريك الأهم في تربيةِ الأسرة، وتفنيد بعض الانطباعات المشوّهة عن علاقةِ الرجل بالمرأة، التي صوّرتها كمشروع انحلالٍ كامن وقنبلة فسادٍ موقوتة، حتى وهي طفلةٌ صغيرة.
إنّ احتكارَ الشرف والفضيلة في الأعراف الشرقية «بعار المرأة» فحسْب، من أكبر الأوهام التي طغتْ على الثقافةِ العربية خلال عقودٍ مضت، وحمّلت عبء شرفِ المُجتمع كلّه على المرأة فحسْب، واختزَلت الفضيلةَ في جسدِها وملابِسها وسلوكِها، وأعفتْ الرجل من عبءِ كونه شريفاً في نفسِه وأخلاقه وتصرفاته الشخصية، فانتشرتْ بذلك ثقافةُ

عار المرأة وقضايا شرفها.. وهنا أقتبس قولاً للكاتب محمّد الرطيان: «الشرفُ يا ولدي ليس في الجسدِ فقط كما يظنُّ بعضُ أهلِ الشرق، الشّرفُ في الكلِمات، والوعْد، والعَمل، والحُب، لا تكنْ شريفاً في أمرٍ ما، وأقلّ شرفاً في أمرٍ آخر!.. كُن شريفاً في كلِّ أمور حياتك.»

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

ابتكار وتطوير برامج أكثر حيوية للتوطين

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 10 محرم 1441هـ - 09 سبتمبر 2019م
http://www.aleqt.com/2019/09/09/article_1672211.html

عبد الحميد العمري

ظهرت نتائج مسح المؤشرات الاقتصادية بنهاية الربع الأول 2019، حقائق تقتضي بدرجة عالية إعادة تصميم برامج التوطين بصورة تؤدي إلى رفع كفاءتها، وتحسن بدرجة أعلى من الثمار المنتظرة منها، حيث بينت أنه في الوقت الذي استحوذت فيه المنشآت الكبيرة على 39.8 في المائة من إجمالي العمالة في القطاع الخاص "3.35 مليون عامل"، لم يتجاوز معدل التوطين فيها سقف 25.7 في المائة، على الرغم من توظيفها لنحو 50.5 في المائة من إجمالي العمالة السعودية، في الوقت ذاته تمكنت تلك المنشآت الكبيرة من توظيف نحو 2.5 مليون عامل وافد "أعلى من ثلاثة أضعاف أعداد العاطلين من المواطنين والمواطنات". وأظهرت النتائج ذاتها أن المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة استوعبت مجتمعة تقريبا أعداد العمالة نفسها "سعوديين، وافدين"، أي ما نسبته 39.8 في المائة من إجمالي أعداد العمالة في القطاع الخاص، لكنها لم تتمكن على مستوى التوطين من تجاوز 14.4 في المائة، وهو الأمر الممكن تفهمه قياسا على إمكانات وموارد ونشاطات حتى مستويات الأجور لكل من المنشآت الكبيرة من طرف، ومن طرف آخر مجموع المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة، التي تصب جميعها في مصلحة الطرف الأول والأكبر ممثلا في المنشآت الكبيرة.

وبالنظر من زاوية أخرى أكثر تفصيلا؛ أظهرت النتائج ذاتها تدني مساهمة الشركات المساهمة في توظيف العمالة السعودية، حيث لم تتجاوز 17.7 في المائة من إجمالي العمالة السعودية في القطاع الخاص، وليأتي معدل التوطين المتحقق حتى نهاية الربع الأول من 2019 عند مستوى 34.1 في المائة. وهي الشريحة التي تنتمي أغلبيتها إلى فئة الشركات الكبيرة، ومقابل ذلك وصلت نسبة الاعتماد على العمالة الوافدة إلى 65.9 في المائة.

يأتي هذا التركيز على تلك الجوانب شبه الغائبة عن أغلب مضامين برامج التوطين، التي بالكاد تظهر فوارق جلية في تعاملها مع مختلف منشآت القطاع الخاص، سواء وفقا للكيانات القانونية، أو وفقا لحجم رؤوس الأموال التي تم ضخها في تلك المنشآت. وهو التركيز المرتبط أيضا بما تم طرحه في المقال الأخير "التوطين الحقيقي يبدأ من الأعلى أولا"، الذي تمت الإشارة فيه إلى ضرورة أن تتبنى برامج التوطين مسارات محددة، تستهدف التركيز بدرجة أكبر على توطين المستويات الإدارية العليا والتنفيذية في منشآت القطاع الخاص، كونها هي المنطقة التي تصنع القرار في تلك المنشآت، ومن ضمن قراراتها بالطبع اتخاذ ما يتوافق مع مصالحها في خصوص برامج التوطين، التي تعدها بكل تأكيد أحد مهددات وجود وسيطرة أي عمالة وافدة تستحوذ على قرارات المنشأة التي تعمل فيها.

لقد أثبتت تجربة تسعة أعوام متتالية مع "مسطرة" برامج التوطين، التي تفتقر كثيرا إلى التمييز بين منشآت القطاع الخاص على مستوى الحجم ورأس المال المدفوع والكيان القانوني وطبيعة النشاط الذي تعمل فيه من جانب، وتفتقر أيضا إلى التمييز بين نوعية ومستويات الوظائف الموجودة داخل كل منشأة، أقول أثبتت التجربة الطويلة الماضية التي تكاد تكمل عقدا من الزمن، عدم جدواها إلى حد بعيد جدا، لعل أهم ما يؤكد ذلك كمؤشر هو معدل البطالة ذاته، الذي تستهدف خفضه كل تلك البرامج للتوطين، بارتفاع معدل البطالة من 10.5 في المائة مع بداية تدشين تلك البرامج، ووصولها وفق آخر نشرات السوق إلى 12.5 في المائة، واقتران كل ذلك بتضاعف أعداد العاطلين مرتين خلال الفترة نفسها، وتضاعفت أعداد الباحثين عن العمل تسعة أضعاف للفترة نفسها أيضا.

تؤكد النتائج الفعلية على الأرض وفقا لما تقدم ذكره، أن الحاجة إلى إعادة تصميم وبناء عموم كل تلك البرامج للتوطين تجاوزت مجرد كونها ملحة، إلى أعلى درجات الأولوية التنموية في إطار مواجهة أحد أكبر التحديات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، التي تتجاوز انعكاساتها على المستويات كافة مجرد تدوين أرقام بالارتفاع أو الانخفاض، إلى أبعاد أعلى أهمية، وأوسع نطاقا من مجرد سوق عمل وبيئة أعمال محلية، لتشمل بأهميتها القصوى أبعادا اقتصادية كلية، ومجتمعية على نطاق واسع جدا يضم مختلف شرائح المجتمع السعودي.

قد يقول قائل؛ إن هذا سيتضمن تحمل تكاليف أكبر وبذل جهود إضافية، إلا أن الرد عليه يعد في غاية البساطة، كون كل تلك التوقعات مهما بلغت حدودها القصوى، تعد أدنى بكثير من التكاليف الراهنة التي يكابدها الاقتصاد والمجتمع على حد سواء، بل لا تقارن أبدا حال مقارنته بتكاليف استدامة ارتفاع معدل البطالة كما هو عليه الآن، أو مقارنة بانعكاسات عدم تحقق الأهداف المخطط لها لبرامج التوطين الراهنة. الأمر الآخر؛ ألا يدعو الانخفاض الملموس لما تحقق من أهداف برامج التوطين الراهنة عما كان مخططا لها، أن يعاد النظر بالكامل إلى منظومة تلك البرامج؟ وأن يبدأ التفكير الجاد في إعادة تصميمها بما يتوافق مع المعطيات والمستجدات الراهنة؟

لم لا توجد سياسات أو برامج اقتصادية في أي اقتصاد حول العالم، بقيت على حالها دون أي تغيير أو تطوير في هذا الشأن أو في غيره، بل إن جمود أي من تلك السياسات والبرامج، وعدم مواءمتها أي مستجدات أو تطورات يعد في ذاته أول مؤشرات السقوط، في الوقت ذاته الذي يعد فيه تسلحها بالديناميكية وسرعتها على التكيف مع أي مستجدات من أهم أسباب نجاحها وجدواها على أرض الواقع، والأهم من ذلك ارتقاؤها وأهليتها اللازمة والكافية، التي تؤهلها لتلبية متطلبات واحتياجات المجتمع والاقتصاد الذي تعمل فيه.

إن وزارة العمل بتبنيها منهجيات أكثر حيوية وتواؤما مع التطورات والمستجدات الراهنة، بما يتجاوز في تنوعه وذكاء تعامله "المسطرة" شبه الجامدة للبرامج الراهنة، يمكنها بتوفيق الله تعالى أن تحقق كثيرا من الإيجابيات الاقتصادية والاجتماعية، التي ستمتد آثارها المحمودة من مجرد خفض معدل البطالة محليا، ومجرد تصحيح أوضاع سوق العمل المحلية، إلى تحقيق عوائد أعلى تمتد إلى نمو الاقتصاد الوطني، وتحسين مستويات الدخل بصورة مثالية لشرائح أوسع من المجتمع السعودي، والإسهام بصورة أفضل بكثير من الوضع الراهن في دعم مختلف البرامج الراهنة للتحول الوطني 2020، ولبقية المبادرات والبرامج المهمة المكونة لـ"رؤية المملكة 2030". والله ولي التوفيق.

كاريكاتير

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 10 محرم 1441هـ - 09 سبتمبر 2019م

https://www.okaz.com.sa/article/1745690

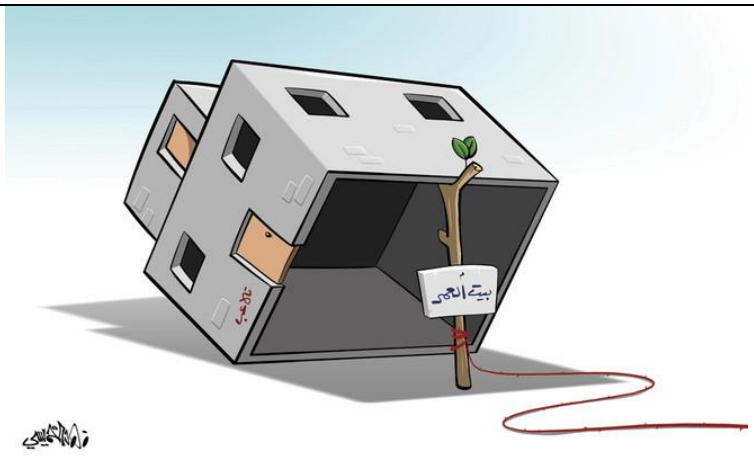

المصدر: جريدة الإقتصادية الاثنين 10 محرم 1441هـ - 09 سبتمبر 2019م

http://www.aleqt.com/2019/09/09